وزارة المالية
رئيس الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

كتاب دورى رقم (١) لسنة ٢٠١٠

ورد بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن نتائج فحص حساب ختامى موازنة هيئات الخدمية عن العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ والذى تضمن الملاحظات الآتية :-

١- ارتفاع قيمة العجز الكلى .
٢- تكدس المخازن بكميات كبيرة من الاصناف دون الحاجة اليها .
٣- زيادة الآثار المالية المترتبة على ضعف نظم الرقابة الداخلية .

وقد أسفر فحص الجهاز بشأن حوادث التلاعب والاختلاس ومظاهر ضعف الرقابة الداخلية عن بعض الملاحظات ومن أهم تلك الملاحظات ما يلى :-

- التلاعب فى كشوف صرف التعويضات لأصحاب الزراعات التى تقضت بسبب مشروعات إحلال وتجديد الصرف المغطى بهدف صرف مبالغ دون وجه حق لأشخاص غير مستحقين ثبت عدم ملكيتهم أو زراعتهم للأراضى أو عدم وجود صرف مغطى بمناطقهم .
- التلاعب فى مستندات تسوية سلفة مؤقتة مخصصة للصرف على التخليص الجمركى لمستلزمات طبية واردة لإحدى المستشفيات الجامعية حيث تبين أن أرقام وتواريخ الإيصالات التى تم تسوية السلفة بها غير صحيحة .
- إغفال إدارة الاتحاد المركزى بإحدى الجامعات خصم مبالغ من بعض الشركات المتعاقد معها بالقيام بالرحلات الطويلة إلى الأقصر وأسوان والغردقة تمثل قيمة أعداد الأفراد المجانية الممنوحة من هذه الشركات .
- قيام بعض الجهات بفرض رسوم دون سند من القانون ودون اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لإقرارها – منها رسوم على مستخدمى الطرق السريعة تحت مسمى مساهمة تحسين ورسوم على الطلاب الوافدين والحاصلين على الشهادات المعادلة من الدول العربية والأجنبية والدبلومة الأجنبية والمرشحين للقبول ببعض الكليات وكذا طلاب الدراسات العليا والطلاب المقبولين بالمدن الجامعية .
- التراخى فى أعمال المتابعة والاشراف على الطرق مما ترتب عليه فقد عدد كبير من العلامات الإرشادية والعواكس المثبتة على الطرق .
- ضعف نظم الرقابة الداخلية على عمليات شراء وفحص وإضافة حيوانات لتدريب طلاب إحدى الجامعات فضلاً عن استنزال أعداد كبيرة منها من عهدة المخازن بداية من يوم إضافتها وخلال الشهر التالى إستناداً إلى نفوقها دون أن يتم اتخاذ الإجراءات المخزنية اللازمة بشأنها وبيع الباقى بأسعار تقل كثيراً عن تكلفة شرائها فضلاً عن التأخير فى توريد القيمة البيعية – كما تم توريد حصيلة البيع لإيرادات صندوق رفع كفاءة الخدمات التعليمية دون مبرر على الرغم من أنه تم شراء الحيوانات خصماً على إعتمادات الموازنة العامة للدولة .

- عدم إحكام الرقابة على أعمال إحدى الوحدات ذات الطابع الخاص بمستشفى جامعى حيث قام بعض المسئولين بسحب أرصدة الوحدة من أحد البنوك التجارية بموجب شيكات موقعة ومسحوبة بأسمائهم الشخصية وصرف مبالغ لإحدى الشركات مقابل صورة فاتورة دون وجود ما يفيد ورود الأصناف المشتراه وشراء مستلزمات وقطع غيار لبعض الأجهزة والاحتفاظ بها لدى الشركة الموردة لحين الحاجة إليها بالإضافة لعدم إرفاق المستندات المؤيدة للصرف باستمارة إعتماد الصرف وعدم اتخاذ الإجراءات المخزنية اللازمة لفحص الأصناف المشتراه وإضافتها للمخازن .
- قيام أحد العاملين بإحدى الكليات بصرف المبلغ المقدم من إحدى الهيئات لدعم أحد مشروعات التخرج وذلك بصفته الشخصية دون وجود أية مؤيدات تحقق صحة وسلامة هذا الصرف سوى مذكرة موقعة منه تفيد إسترداده للمبلغ نظراً لقيامه بشراء أحد الأجهزة البديلة بمشتملاته من جيبه الخاص -- الأمر الذى تثبت عدم صحته .
- إحتفاظ أحد عملاء الخزن بمستحقات بعض العاملين على الرغم من توقيعهم باستلام تلك المبالغ بإستمارات الصرف .
- إرتفاع نسب نفوق الحيوانات والطيور والزواحف بحديقة الحيوان بالجيزة بسبب سوء التغذية وعدم توفير الرعاية اللازمة للحيوانات والقصور فى الإشراف على أماكن تواجدها .

وتهيب وزارة المالية بكافة المسئولين الماليين وممثلى وزارة المالية وضع ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات موضع التنفيذ والعمل على عدم تكرارها مستقبلا .

تحريرا فى : /١/١٠١٠

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

* محاسب / فوزى عبد الجواد الجمل

وزارة المالية

رئيس الإدارة المركزية

لحسابات الحكومة

كتاب دوري رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠

بمناسبة صدور قرار وزير المالية رقم (٧٧١) لسنة ٢٠٠٩ بتعديل قرار وزير المالية رقم (٢٧١) لسنة ٢٠٠٩ بتشكيل لجنة عليا دائمة للمحفوظات والذي قرر فيه الاتي :-

(المادة الاولى)

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٢٧١ لسنة ٢٠٠٩ المشار اليه ، النص الاتي :-

"تشكل لجنة عليا دائمة للمحفوظات برئاسة رئيس الادارة المركزية لدار المحفوظات والميكروفيلم بوزارة المالية ، وعضوية ممثل عن كل من

وزارة العدل ،والجهاز المركزى للمحاسبات ،والجهاز المركزى للتنظيم والادارة ،والهيئة القومية للتأمين الاجتماعى ،ودار الوثائق التاريخية القومية ،ومصلحة الضرائب العقارية ،وقطاع الحسابات والمديريات المالية بوزارة المالية ،وقطاع مكتب وزير المالية ،يختار كلا منهم الوزير أو رئيس الجهاز أو الهيئة أو المصلحة أو القطاع المختص ."

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات ومديرى الحسابات ووكلائهم بضرورة الالتزام بما تقدم .

في ٢٠١٠/١/١٠

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / فوزى عبد الجواد الجمل)

وزارة المالية

رئيس الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

كتاب دورى رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠

صدر كتاب دورى الهيئة العامة للخدمات الحكومية رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٩ بشطب اسم شركة آل دياب للأدوات الكهربائية من سجل الموردين والمقاولين .

و حيث أصدرت الأمانة العامة لمجلس الشعب القرار الادارى رقم (١٠١) بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٣ بشطب اسم شركة آل دياب للادوات الكهربائية من سجل الموردين لتلاعبها فى اسعار اللمبات الموفرة للطاقة ٢٣ وات سيلفر (ايطالى) الذى قامت بتوريدها الى مجلس الشعب وفقا لما انتهى اليه راى ادارة الفتوي بمجلس الدولة لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والتخطيط والتنمية المحلية والاستثمار بكتابها رقم ١٠٣٦ المؤرخ ٢٠٠٩/١٠/٣ ملف رقم ٣٢٦٠/٢١/٧٥ .

واعمالاً لاحكام المادة (٢٤) من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ الصادر بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات والمادة (١٣٥) من لائحته التنفيذية وتعديلاتهما .

توجه الهيئة العامة للخدمات الحكومية نظر كافة الجهات الخاضعة لاحكام ذلك القانون بحظر التعامل مع الشركة المذكورة وبياناتها التالاتى :

الاسم : شركة آل دياب للادوات الكهربائية

العنوان : ٣ صندوق التوفير خلف البوستة العمومية -- العتبة -- القاهرة

تليفون وفاكس : ٢٣٩١٨٧١٢ – ٢٣٩٠١٢٢٠

نوع النشاط : توريد ادوات كهربائية

رقم السجل التجارى : ٣٥١٨١٩ القاهرة

رقم البطاقة الضريبية : ٩٢٦٠ / ٨٢

رقم الملف الضريبى : ٥/٤٩٣/١٦٢/١٥

رقم التسجيل فى الضريبة العامة على المبيعات : ٢٣٢/٤٤٧/٥٠٠

المأمورية المسجل فيها الضريبة العامة على المبيعات : الموسكى

وعلى السادة المسئولين الماليين بوحدات الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية والاجهزة المركزية المستقلة والسادة مديرى المديريات المالية بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية ومديرى عموم الحسابات ووكلائهم ضرورة الالتزام بتنفيذ ما تقدم بكل دقة .

تحريراً فى : / ١٠ / ٢٠١٠

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب/ فوزى عبد الجواد الجمل)